

تقرير

عون تأخر في المبادرة... والتنسيق الأمني في أدنى مستوياته

مهما كانت نتائج أحداث الایام الاخيرة، الا ان مالتج منها يوشّر الى غياب دور متقدم لرئيس الجمهورية في المبادرة الفورية لوقف الاندفاع الامنية، اضافة الى عودة الاجهزة الى مرجعياتها السياسية

هبام القصيفي

حدد حزب الله في تعامله مع أحداث الأيام الأخيرة موقفه بأنه أنقذ البلد من حرب أهلية، وواضح من تطور هذه الأحداث ومسارها أن الحزب كان وحده محور الحركة السياسية في كل الاتصالات واللقاءات التي أجريت لتطويق ذبول حادثة الجاهلية. وإذا كان تفرد حزب الله بدور بارز له، ليس حدثاً طارئاً حتى يتعلق الأمر بمسألة تخص حليفاً له ولسوريا، كما يحصل في ملف توزيع سنة 8 آذار، ويصرف النظر عن مستقبل هذه الحادثة، إلا ان البارز في ما جرى، هو غياب دور رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في اليومين الأولين للحدث، قبل أن يبادر أمس إلى إطلاق أول موقف علني مما جرى، إضافة إلى انتقاد الأجهزة الأمنية الحد الأدنى من التنسيق في ما بينها.

لا يتفكك النظر عن مستقبل هذه تابع مجريها الأولى الأحداث الأخيرة، منذ لحظاتها الأولى. المشكلة تأتي من مكان آخر، لأن حادثة خطرة كالتي وقعت، كانت تستدعي المبادرة منذ الساعات الأولى إلى إطار سياسي وأمني أكبر، وليس الانتظار إلى افتتاح المكتبة الوطنية، لأن تداعياتها كما دلت عليها نتائجها، كبيرة بالمعنى السياسي والأمني على السواء، وليس المقصود أن يتدخل رئيس الجمهورية باي حدث أمئي فردي، بل أن عملية حملت كل عناصر طوارئ، وتقاطع فيها عمل

تقرير

نتيها هو يناور على الحدود اللبنانية

بكثير من الضجيج الإعلامي والدبلوماسي، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي من «مناورة» عسكرية على الحدود مع لبنان، وفي انتظار الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت عنوان البحث عن أنفاق حفرتها محاولة توظيفها بوصفها نجاحاً في مسيرة الصراع مع المقاومة. مستعمرة المحتلة، قبالة بلدة كفركا (قضاء مرجعيون)، حيث زعم الفدوا اكتشاف الأنفاق.

وطوال السنوات الماضية، كانت الأنفاق، بصرف النظر عن حقيقة وجودها، سدار سجلان إسرائيلي، وأخذ ورد بين المستوطنين والمؤسسة العسكرية التي كانت ترفض هذه الفرضية. واستند هذا الرفض الى انه

في حال قرر حزب الله التوغل شمال فلسطين المحتلة، فلن يكون بحاجة إلى هذا النوع من الوسائط، لتسهيل الحرق المباشر، لخصوصية الطبيعة الجغرافية بين الجانبين.

رغم ذلك، أكدت إسرائيل، أمس، بعد

يصب في مصلحته، ولا يكرس دور رئيس الجمهورية في تفادي أي مشكلة خطيرة على هذا المستوى، لأنه يفترض أن يكون المرجعية الأعلى في مواجهة أحداث كهذه، تمتاز فيها العناصر المذهبية والسياسية والأمنية، والمشكلة أن حملة التجييش المتبادلة، بين طرفي الحادثة، والاستغلال التلفزيوني للحدث الأمني، كان يمكن أن ينعكس على الأرض، بأحداث أو أخطاء ليست في الحسبان، ما من شأنه أن يهز الاستقرار الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية.

فعون كان يشدد دوماً على عمل المؤسسات الأمنية والتنسيق بينها حفاظاً على الاستقرار وتأمين مستلزمات التهذئة الداخلية، في الحادثة الأخيرة، وبصرف النظر عن أسبابها الحقيقية وأخطائها هو أمر ينعكس مباشرة على أداء المؤسسات الأمنية، فالجيش لا يمكن أن يتذرع بان قوى الأمن في صاحبة

الامن للجيش بهدف المساندة في عمل هكذا، بل من زاوية الإحاطة الأمنية الشاملة، وخصوصاً للجيش، بالوضع لسحب عناصر التفجير، عن أسبابها الحقيقية وأخطائها من الجانبين، لم يظهر أي تنسيق أمني، ليس من باب استدعاء قوى

حدث الجاهلية احيا «انتعاءات» المؤسسات الامنية، فعاد كك جهاز الى مرجعيته السياسية والطائفية

الامن للجيش بهدف المساندة في عمل هكذا، بل من زاوية الإحاطة الأمنية الشاملة، وخصوصاً للجيش، بالوضع لسحب عناصر التفجير، عن أسبابها الحقيقية وأخطائها من الجانبين، لم يظهر أي تنسيق أمني، ليس من باب استدعاء قوى



لم تكن هذه ايام قليلة على اجتماع المجلس الأعلى للحام، الذي طلب فيه عون من الهمزة التنسيق في ما بينها (دالني ونهار)

تقرير

نتيها هو يناور على الحدود اللبنانية

في مواجهة العدو.

في ذلك حيزز مقارنة «يديعوت أchronوت»، ذات الدلالات، بين موقف إسرائيل من اتفاق غزة والموقف من رئيس كتلة المعسكر الصهيوني (حزب العمل) عضو لجنة الخارجية ومسئوة، وتمديد ولاية رئيس أركان جيش الاحتلال غادي ايرنكوت أسوعين، وتشديد على أن «الحدث الأمني الهام» هو سبب قبول العدو وقف النار مع قطاع غزة وما رافقه من صورة انكسار وذل، ونمّل التهويل، أيضاً، للجوء إلى الأميركيين لتجديد تأييدهم و«موافقتهم»، مع سرية منظرية في علانيتهم.

وإذا كانت إسرائيل تريد العمل على اكتشاف ما تقول انها أنفاق، وكانت بحاجة إلى مثل هذه المقدمات، وإلى تجنيد الأميركيين الذين سارعوا إلى نجدتها عبر تصريحات مستشار زعزعة للاستقرار (...) والجيش على جهوزية تامة لمواجهة أي طارئ».

(الأخبار)

عامر محسن

احتجت مؤخراً الى شراء ملابس ووثياب رياضية، ولأنني لست خبيراً بالتسوّق فقد سألت من حولي، واكتشفت أمرين: أولاً، انني انحدرت طبقيّاً ولا يمكن أن أفكر بالشراء من المتاجر الرسمية للماركات العالميّة (وهذه في لبنان، وأكثر دول العالم الثالث، تفوق أسعارها بكثير السعر في بلاد الغرب، رغم فارق التخلّ، وهي متاجر لأ يرتادها فعلياً سوى الأثرياء والسياح). ثانياً، وبشكل موزن، اكتشفت أنّ أكثر اللبنانيين من الطبقة الوسطى وما دون، ومنذ أكثر من عقدٍ، يشترّون حاجياتهم بشكل شبه حصريّ من المتاجر التي تستورد البضاعة الغائضة في الغرب وتبيعهها بأسعارٍ منخفضة في بلادنا (outlets)، وهذه المنافذ قد أصبحت صناعة كاملة في لبنان، تستحوذ على جزءٍ مهمٍّ من سوق التجزئة، ومحلاتها ضخمة لها فروع متعدّدة وزبائن ينتظرون وصول «الشحنات» الجديدة (انحداري الطبقي لم يكن كاملاً، فهذه المتاجر فيها أيضاً طبقات ومستويات، من تلك التي تبيع ماركات عالمية فات موسمها، جزءٌ من ثمنها، وصولاً الى تلك التي تستورد البضاعة الصينية الرخيصة).

لماذا تقوم الشركات بخفض ثمن منتجات ثمينة، ثم ترسلها للتصريف في بلاد العالم الثالث؟ الجواب السهل هو «فائض الإنتاج». الصناعة تنتج كميات كبيرة من البضائع، أكبر بكثير مما يمكن للجمهور الغربي أن يشتري في موسم، وصناعة الموضة تقوم في الوقت ذاته (وذلك منذ أكثر من قرنين) على «دورات» موسميّة: تتبدع دور الملابس موضة جديدة في كلّ موسم (وهذا ثمن المنتجات «الجديدة» التي نزلت للتوّ، وهو يسمح للمراكز التي تقود الموضة بأن تحضّل أرباحاً مرتفعة من «تشكيلتها» الجديدة التي تقود بها التسوّق والأذواق. ولكن هذا سيصطدم بـ«فائض الإنتاج» من الموسم الماضي، والذي لم يتم بيعه بعد، فيصبح من الضروري «تصفية» هذا الفائض، أو تخييس ثمنه وأخراجه من السوق. فيتّم إرساله الى لبنان والفلبين وغيرها من الدّول الفقيرة. ولهذا السبب أيضاً، حين أمارس رياضة الجري في الصباح في بيروت، اكتشف أنني ونصف من حولي نرتدي الماركة نفسها (وهذه الثياب كلّها قد تكون أتت الى البلد في مستوعبٍ واحد).

دورة الاستهلاك

ولكن هذا مثأل بسيط على مسألة أكبر. الفكرة التي نطرحها هنا هي أنّ الهدر، ومثله الاحتكار، ليس مجردّ «عارض جانبي» للرأسماليّة، فائض ينتج عن قلة الفعالية أو سوء التخطيط؛ الهدر له دور مركزي وحيوي في الرأسمالية اليوم، وهي لا يمكن أن تستمرّ بشكلها الحالي من دونه. مثلما أنّ ملابس الموسم الحالي لن تكون لها قيمة ربحية عالية ألا لو استبدلت موضة الموسم الماضي وبخسنتها، فإنّ نمط الإنتاج المرتفع في الرأسمالية الحديثة يحتاج إلى الهدر، و«تدمير» و«تصريف» القيمة بشكل مستمرّ، وبصرف النظر عن الحاجة أو العقلانية. هناك مثأل شهير يقدّم في هذه الحالة عن «التقادم المخطّط» (planned obsolescence) الذي تدجّه الكثير من الصناعات في منتجها. أي أن يكون المنتج مصمّماً لكي لا يخدمك أكثر من سنتين، وأن يتعطّل بعدها أو يأتي نظامٌ يجبرك على استبداله (الهاتف أو الكمبيوتر كأمثلة)؛ فالشركة لا يمكن أن تبيع لو خدمك الجراد أو التلفزيون لعشرين سنة (وهذا ممكنٌ متاح)، ولكن هذا النمط من «تدوير القيمة عبر الهمر» يجري بأشكالٍ لا تحصى: من الوظائف «الهراء» التي لا يعرف أصحابها ماذا يفعلون بالضبط، إلى انتفاخ القطاع المالي حتّى أصبح أكبر بكثير من «الاقتصاد الحقيقي»، الى الحرب والتدمير الذي يجري خلالها عبر الهمر» يجرى بالفاردي)؛ هذا حتى لا نتكلّم عن أثر الهدر غير المحسوب على البيئة والنظفة الطبيعية - الصحية الأولى لهذا النمط. هناك حاجة الى زيادة مستمرة في الإنتاج، بصرف النظر عن الاستهلاك وحالة المجتمع والأجور، وعلى هذه المليارات الكثيرة أن تصرف بشكلٍ ما.

عن الهدر والاحتكار: أعمدة الحياة المعاصرة

كمثال آخر من عالم الاستهلاك، أكثر المنازل في الغرب تشتري، منذ سنوات، شاشات تلفزيون بدقّة عالية جدّاً (4K)، وتدفع ثمن التكنولوجيا، مع أنّك تقريباً لن تجد بتأ بهذه الدقّة العالية الآ بصعوبة: البنية التحتية للإنترنت لا تحتملها، والقنوات الهوائية لا تقدر على بثّها، وهي لن تصيغ رائجة قبل سنوات من اليوم (لدى مستهلكي التقانة في الغرب تعبيرٌ هو «الاحتياط من المستقبل»، يستخدمونه لتبرير المشتريات، وهو يناسب تماماً رغبة الشركات الصانعة ويعقلن دورة الهدر. «الاحتياط من المستقبل» يعني فعلياً أنّ تشتري تكنولوجيا مستقبلية - على كمبيوتر مثلاً - وتدفع ثمنها مضاعفاً وتحفظ بها مع أنّك تعرف أنك لن تستخدمها اليوم، فهي غير رائجة بعد. ولكنك «تضمن» أنها ستكون موجودة حين تنتشر في المستقبل السؤال الأكبر في هذه الحالات (وهو «فلسفي» في جانب منه) هو: هل نحن بحاجة حقّاً إلى كلّ «تطوير» جديد لهذه السلع؟ هل الموارد التي تستخدم وتدمر مع إنتاج كلّ تلفزيون وهااتف - واستبدال ما قبله - هي جزءٌ «ضروري» من عملية الإنتاج، وتعكس رغبات النّاس وطلباتهم، أم هي نتيج منطقاً بالربح والتوسّع، يكون الهدر في قلبه؟ هل تنتج الشركات أجيالاً جديدة من سلعتها باستمرار لتلبية الطلب ومواكبة التكنولوجيا، أم أنّ النّاس تشتري، ببساطة، ما تفرضه عليها الشركات وتقدمه الى السوق؟ (حتى نبقي مع المثال أعلاه، هناك شكوكٌ حقيقية حول ما إن كانت دقّة أعلى في الوسائط البصرية ستقدّم «تجربة مختلفة» للمستهلكين، وأنها تستحق الاجراءات اللازمة لتحميل الشبكات أضعاف حملها الحالي. والكثير من الفروقات التقنية التي يدفع الهواة المتحمسون مقابلها مئات الدولارات هي فروقات «تقنيّة» كمّيّة، أي أنك لا يمكن أن تلحظها بسهولة بالعين المجرّدة. والميل المستمرّ لدفعك الى شراء تلفزيون أكبر حجماً، مثلاً، هو خدعة تسويقية؛ فما يهمّ حين تشاهد الشاشة هو منظورك الخاص وليس الحجم المطلق - أي أن تلتفازاً بقياس صغير ولكنك تجلس بقربه يعطيك صورة «أكبر» من تلتفازٍ هائل يعيب عنك عدة أمتار).

النفط الصخري كعالم

المسألة تتعدّد حين نفكّر بالنتائج السياسية لهذا النمط. هناك فارقٌ كبير بين الرأسمالية «النظرية» كنموذج وبين الرأسمالية كتاريخ حقيقي، تأخذ أشكالاً مختلفة حول العالم وعبر الحقبات، وإن كان يحركها القانون ذاته. المشكلة تبدأ حين يفترض البعض أن التاريخ يجب أن يعمل كما تقول النظريّة (سواء كانت نموذجاً ليبرالياً أو قانوناً ماركسياً) بدلاً من التخطيط على أساس «الرأسمالية كما هي». فلناخذ صناعة النفط مثلاً. كما هو معروف، فإنّ التننؤ بإنتاج النفط وسعره المستقبلي هو من أعسر الأمور، وكلّ النماذج التنبؤية التي خرجت لتفسير سعر النفط وحركته قد فشلت عبر السنين. إن كانت الصعوبة هنا تتعلق بتعدد العناصر التي تدخل في الحسبان، تقنية وتسويقية وغيرها، فإنّ «الرأسمالية اليوم» تقدّم على الدوام وقائع جديدة لا يمكن التنبؤء بها أو التحكمب لها أو اعتبارها نتاجاً «طبيعيّاً» لعمل السوق. تمّ إنتاج مليارات البراميل من النفط الصخري في اميركا، التقنية الجديدة التي لم تنطلق الا قبل عقدٍ أو نحوه. وسيتمّ إنتاج مليارات أخرى في المستقبل، مهما حدث، وهذا قد غير كل موازين أسواق النفط واعتباراته، حسنٌ، هل تعرفون أن كلّ هذا الإنتاج، تقريبياً، كان يتمّ بخسارة؟ بمعنى أنّ شركات النفط الصخري، منذ توسّع إنتاجه عام 2014 وبصرف النظر عما إن كانت الأسعار مرتفعة أو منخفضة، تخسر سنويّاً. وتخسر بشك كبير؛ مجموع الثيون والاستثمارات التي صبّت في هذه الصناعة في العقد الماضي (على شكل قروض مصرفية أو شراء أسهم أو عرض سندات) قد تفوق الـ600 مليار دولار، هي على دفاتر هذه الشركات. والخسائر لم تكن موسميّة، بل مستمرةٌ في كل ربع مالي، وهي ضخمةٌ بعشرات المليارات، ويتمّ تمويلها عبر الضعّ المستمرّ للديون والاستثمارات.

بأني منطق تجاري «تقليدي» يمكن أن تستثمر في صناعةٍ تخسر باستمرار، بل أن تزيد هذه الاستثمارات

النفط الصخري كعالم

المسألة تتعدّد حين نفكّر بالنتائج السياسية لهذا النمط. هناك فارقٌ كبير بين الرأسمالية «النظرية» كنموذج وبين الرأسمالية كتاريخ حقيقي، تأخذ أشكالاً مختلفة حول العالم وعبر الحقبات، وإن كان يحركها القانون ذاته. المشكلة تبدأ حين يفترض البعض أن التاريخ يجب أن يعمل كما تقول النظريّة (سواء كانت نموذجاً ليبرالياً أو قانوناً ماركسياً) بدلاً من التخطيط على أساس «الرأسمالية كما هي». فلناخذ صناعة النفط مثلاً. كما هو معروف، فإنّ التننؤ بإنتاج النفط وسعره المستقبلي هو من أعسر الأمور، وكلّ النماذج التنبؤية التي خرجت لتفسير سعر النفط وحركته قد فشلت عبر السنين. إن كانت الصعوبة هنا تتعلق بتعدد العناصر التي تدخل في الحسبان، تقنية وتسويقية وغيرها، فإنّ «الرأسمالية اليوم» تقدّم على الدوام وقائع جديدة لا يمكن التنبؤء بها أو التحكمب لها أو اعتبارها نتاجاً «طبيعيّاً» لعمل السوق. تمّ إنتاج مليارات البراميل من النفط الصخري في اميركا، التقنية الجديدة التي لم تنطلق الا قبل عقدٍ أو نحوه. وسيتمّ إنتاج مليارات أخرى في المستقبل، مهما حدث، وهذا قد غير كل موازين أسواق النفط واعتباراته، حسنٌ، هل تعرفون أن كلّ هذا الإنتاج، تقريبياً، كان يتمّ بخسارة؟ بمعنى أنّ شركات النفط الصخري، منذ توسّع إنتاجه عام 2014 وبصرف النظر عما إن كانت الأسعار مرتفعة أو منخفضة، تخسر سنويّاً. وتخسر بشك كبير؛ مجموع الثيون والاستثمارات التي صبّت في هذه الصناعة في العقد الماضي (على شكل قروض مصرفية أو شراء أسهم أو عرض سندات) قد تفوق الـ600 مليار دولار، هي على دفاتر هذه الشركات. والخسائر لم تكن موسميّة، بل مستمرةٌ في كل ربع مالي، وهي ضخمةٌ بعشرات المليارات، ويتمّ تمويلها عبر الضعّ المستمرّ للديون والاستثمارات.

بأني منطق تجاري «تقليدي» يمكن أن تستثمر في صناعةٍ تخسر باستمرار، بل أن تزيد هذه الاستثمارات